

قائم حاشية الاقناب **قوله** واورع مالا ايج لو كان رب الارض عاملا على الزرع في ارضه **قوله** ولا يصح
 يد الرضا صل مادة في الكسرة من الصور انما سبقت في هذه المسئلة سبع صور **قوله** او غيرها او غيرها
 الارض والعامل معا **قوله** ولا من احد هما اي احدي المزارعين سواء عملوا واحدهما او غيرها **قوله**
 او المذمة ثالث اي ان يكون الارض من واحد والعامل ثمان والذمة ثلث او ثلثا او البقرة اي ان
 فناءه على الثلثة **قوله** ليجوز ان ينسقط اهل العلم شيئا ما كالا ولا غيره من احوالها وغيرها التي
 يسقطها خدعة من الجحود اذ حتى ينسقطوا عنها كما تقدم في الفرض **قوله** كما لو شرط ارض المار اهلها
قوله او زرع ناحية معينة وكان المشرط لاحدهما ماعلى السواق او لهما ولا ينسقط اوصافه
قوله والزرع اي اذ هضبت المزارعة **قوله** او ان يرضى في المساقاة **قوله** فبعضها انما
 تقدم نظيره في المساقاة وشركة العنان حتى ارضه بعد رجعة العامل في الارض ثم كلف
 في المساقاة وشركة العنان والشخصي للعامل هنا لانه بعد وان زارعه بالعلم بقوله ايضا واخرى
 المثل لانه يجوز ان يسقط من مسقطه **قوله** ومهما اي مع الخلية على بيع الثمرة قبل وجودها او قبل
 بدو صلاحها بل ان ارضه اجرة اجرة **قوله** على ان يرضى من المزارعة ويحق في غير ذلك
 والبيع شرط الاجارة والمساقاة على ان يرضى من المزارعة **قوله** كما لو شرط المزارع ان يرضى
 بين العقدين او قبل واحد بعدا ومقتضى ما قدمه المصنف من اجرة الاجارة وبسط
 المساقاة كما افاده هذه فانه ينقص من المزارعة المستحق بقدر ما ذهب من الثمن يسقط بقوله
 العقد او مضاهي **قوله** في الاقناب **قوله** فانه شرطه في المزارعة **قوله** فقلت مقتضى القول
 انه لا يسقط اجرة الارض حتى اذا قلنا بصحة ما لان الارض هي الموقوف عليها ولم يفت منها
 شيء ولما اذا هضبت فبطلت اجرة المزارع وبرد الثمرة ولا اجرة من عمل فيها والدار علم
 انتهى كلامه رحمه الله **قوله** والساحت اي الاجارة **قوله** مطلقا اي لو كان في المزارعة لادى
 او بدت في وسواك الاجارة او مساقات جمع بينهما لا عقد او ذمتهما **باب المساقاة**
 لغة الاجارة يقال اجرة على عمل اذ اجرة عليه وشعرا ما ذكره المصنف **قوله** مباحة اي لما جرت كزنا
 ورتبة مملوكة اي لما جرت في اجرة المزارعة او لغيرها **قوله** من معاوية بن زيد بن ابي
 الثاني **قوله** او عمل معاوية **قوله** موعن معاوية ليعمل للضربين فهو متعاقب بمقتضى ان العقد
 عليه لم ينفذ لا اذ من خلاف لابي اسحاق المرودي لان المنفعة هي التي مستوفى والاجرة مقابلتها
 ولذا يفتن دون الفين وانما اضيف العقد الى الفين لانها محل المنفعة ومنشأها كما يضاف عند
 المساقاة الى البستان والمعقود عليه لانه لزم على المزارع في المنفعة كما لو اقرت المزارعة منفعة
 دارى كالمزارعة ولا انتفاع تابع يفتن ان الانتفاع من قبيل المستاجر تابع المنفعة المعقود عليها
 ضرورة اذ المنفعة لا توجد عادة الا معقبة وهذه من زيادة على الاقناب **قوله** صورة تقدمت
 في البصير **قوله** ان يصالح على اجارة ارضه او سطحي فلا يمتنع فيها ثم كلف المزارع
 كتابه **قوله** ولم يقسم دارها حصة المتعاقبان والعوضان والضيعة **قوله** ويجوزها كالمسقط
قوله ولا يصح هذا المصنف لصاحب المزارع وبطلت عليه وتبطلت عليه وحيزه في الاقناب

فتار

فتارة هذه الامور انما هي الرخص المستعجلة كما عرفت في القياس انما هي فاقلة الزرع لان من لم
 تخصص المزارع لا ينسوي عنه في القياس جميع خصصها فانما يكون المزارع حيا القياس
 اذا كان المزارع المقتضى للحكم بوجوده فانه يختلف الحكم عنه انما هو انما لم يخص المزارع اي
 المشرط انما هو ان يوجد ويتخلف الحكم كالماء فان سئل الربا وهو يملك موجوده في وقت
 عنها فانه ليس ربوا كما قد مر في ضاهي شرحه المصنف **قوله** وكذا في المزارعة وهو مصدر
 في الاصطلاح كما بينت كما في قوله تعالى فاقضوا ديونهم ولا ينسوا اقساما للذين اؤتمروا
 معاهرون مصباح **فصل قوله** معونة مستغنة لانها المعقود عليها فاقضوا اقساما للمعسر والمعسر
 المعقود ما يتاخره الدناو بينهم **قوله** وينساق اربط المزارعة بقدر المزارع فيكون وقارة بان
 كما ذكره المصنف من ساق اربط صفة كذا او دار صفة ما كذا فلو سئل ان ينسقط ذلك الاجرة انما ينسقط
 بغيره بخلاف ان يبايعه على اربطه فانه لا ينسقط بماله او غيره ما يملكه **قوله** فيكون
 اربط **قوله** وسلكه على **قوله** والتمه يعنى من طين وغيره **قوله** وارض معينة اي برية لا توصف
 في الزرع الخ **قوله** ان هذه المسئلة فتن على المزارع في صورة وذلك لان ارضه المزارع
 راحة او للعريس وحسن البساتين او لغير ذلك منها او لغير ذلك منها او لغير ذلك منها
 اجرتك هذه الارض وسبكت وهي تقبل البعير فبها اذا اجرها المزارع وحسن امانا فيخص
 بقوله الزرع برضا او غير بان يقول المزارع ما سبكت او يطلق بان يقول المزارع وسبكت
 والبناء فله تسع صور **قوله** اذا اجرها الواحد الثلاثة اذا اجرها الاثنين فاما ان يجرها
 المزارع مع العريس ويخصص فيما اوعى بينهما او يطلق فيما اوعى المزارع ويبيع في العريس
 او يطلق اوعى في المزارع ويخصص او يطلق في العريس او يطلق في المزارع ويخصص في العريس
 تسع ايضا وانما اوجدها المزارع مع البساتين فله تسع صور وانما اوجدها العريس والبساتين
 تسع ايضا وانما تسع وعشرون صورة فيما اوجدها بين الاثنين فبها التسع قبلها تصير تسعة وثلاثين
 واذا اجرها الثلاثة فاما ان يخصص في المزارع ويبيع او يطلق في الاخرين او يبيع في العريس ويطلق
 في البساتين او بالعكس واما ان يجر المزارع ويخصص او يطلق في الاخرين او يبيع في العريس ويبيع
 بالبساتين او بالعكس واما ان يخصص في العريس ويبيع او يطلق في الاخرين واما ان يبيع في العريس
 ويخصص او يطلق في الاخرين واما ان يطلق في العريس ويخصص او يبيع في الاخرين واما ان يطلق
 في البساتين ويبيع او يطلق في الاخرين واما ان يبيع في البساتين ويخصص او يطلق في الاخرين واما ان يطلق
 في البساتين ويخصص او يبيع في الاخرين واما ان يبيع في البساتين ويخصص او يطلق في الاخرين واما ان يطلق
 في البساتين ويخصص او يبيع في الاخرين واما ان يبيع في البساتين ويخصص او يطلق في الاخرين واما ان يطلق
 في البساتين ويخصص او يبيع في الاخرين واما ان يبيع في البساتين ويخصص او يطلق في الاخرين واما ان يطلق